القاضي عياض وثورة السبتيين
على الموحدين محاولة في التفسير

د/ عبد الحق الطاهري
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين مكناس - المغرب

مقدمة:

يعتبر التفسير أحد أركان المنهج التاريخي، ويهتم بالجواب عن سؤال لماذا؟ ويعنى بالبحث في أسباب الأحداث والوقائع. وهو على ضربين: تفسير بالنسق، وتفسير بالقاعدة المطردة. والتفسير بالنسق يقوم على ربط الحدث بسوابقه ولواحقه، فتكون الأولى أسباب الفعل، والثانية نتائجه[1]، لأن دراسة التاريخ تتطلب ربط الأحداث ببعضها للتوصل إلى إبراز المنطق المتضمن في الأخبار والوقائع في إطار نظام من السببية[2]. والتفسير بالنسق هو المعتمد في هذا البحث.

ويكتسي الإشكال المراد تفسيره أهميته من خطورة الفعل الذي أقدم عليه السبتيون، ذلك أن الامتناع والخروج على الدولة لم يكن بالأمر الذي تسلم عواقبه، خاصة إذا كانا ضد دولة من أقوى وأكبر دول العالم الإسلامي عبر التاريخ. وتكتسي ثورة سبتة أهميتها وخطورتها من ارتباطها بالقاضي عياض ذائع الصيت (476- 544هـ)، حيث ظهر الدور الاجتماعي والسياسي للعالم، إضافة إلى مهام التدريس والإفتاء والقضاء... كما تكتسيها من أهمية المجال الذي انطلقت منه، سبتة: الثغر الأعلى والبوابة الرئيسة للمغرب، ومنطلق تجهز الجيوش إلى الأندلس، وإحدى كبريات حواضر المغرب، بل حواضر بلاد الإسلام[3]، كما قال مالك بن المرحل:

سلام على سبتة المغرب أخية مكة أو يثرب.

ولفهم مدافعة سبتة الموحدين وثورة أهلها عليهم، لابد من وضعها في سياق الثورات والتمردات التي عرفها العصر الموحدي، سواء في طور الدعوة أو طور الدولة، في البوادي أو في المدن، بالمغرب أو بالأندلس، والتي بلغ عددها ما بين سنتي(542 و610هـ) زهاء خمسة وأربعين ثورة[4]، حتى إنه يمكن وصف عصر الموحدين بعصر الثورات. وبالرغم من أن الثوار، في نظر

الموحدين، كما مؤرخيهم الرسميين، ليسوا سوى كفارا أو مرتدين، ينبغي قطع دابرهم، واستئصال شأفتهم، فإن بين ثوراتهم اختلافا في الأسباب والأهداف والخطورة والمآلات.

فما الذي حمل السبتيين على مدافعة الموحدين؟ ومالذي دفعهم إلى البيعة بعد ذلك، ثم نقضها والثورة عليهم؟ وما دور القاضي عياض في الامتناع والخروج؟ وكيف تناولت المصادر التاريخية المسألة؟ وكيف فسرها بعض المؤرخين؟ تلك أهم الأسئلة التي يحاول البحث دراستها دراسة مقارنة.

وقبل محاولة الإجابة وجب التنبيه على أن البحث يهم قضايا بينها صلة وثيقة: مدافعة الموحدين ورفض الخضوع لهم (التوحيد بالمفهوم الموحدي) أولا سنة537هـ/1142م، ثم بيعة طوعية بعد ثلاث سنوات 540هـ/1145م، ثم نقض للبيعة وثورة بعد أقل من سنتين 542هـ/1147م، ورغم ذلك سوف نعمد إلى الفصل بينها في الدراسة لأن ذلك يساعد على الفهم والتفسير.

امتناع سبتة عن الموحدين (537 هـ/1142م) الأسباب والتأويلات:

لما انهزم الموحدون أمام المرابطين في معركة البحيرة، ومات المهدي عام 524هـ/1139م اضطرب أمر الموحدين، فقام عبد المومن بن علي بإعادة بناء الحركة الموحدية تنظيميا وسياسيا. وبعد ذلك قاد حملته لتطويق المرابطين وعزلهم عن أطراف المغرب ومحاصرتهم في مراكش وأحوازها، قبل أن ينقل الموحدون الصراع إلى قلب الدولة المرابطية لضربها في الصميم، والقضاء عليها القضاء الأخير. وظل عبد المومن يحشد الأنصار لحركته يرسل الرسائل والدعاة للقبائل فإن أجابت وإلا فالغزو[5]. وأخذ ينتقل من الأطلس الكبير ثم المتوسط ثم الريف، فجبال جنوب تلمسان[6]، فبقي" متعلقا بالجبال وأمره في غاية الاستفحال"[7]. وفي الوقت نفسه كان أمر المرابطين في تدهور، " بسبب الإدبار وانقطاع الدولة والأنصار"[8]. وفي هذه الظروف امتنعت سبتة عن الموحدين، ورفض أهلها الخضوع لهم والدخول في دعوتهم، فحمل عليها عبد المومن حملة عسكرية ونازلها في عساكره سنة537هـ/1142م،ولم يستطع دخولها فانصرف عنها إلى تلمسان[9].

يجب الإلماح أولا إلى أن مؤرخي الموحدين، وعلى رأسهم البيدق والمراكشي، أعرضوا عن ذكر هذا الامتناع. وقد يكون سبب سكوتهم راجع إلى كونهم لا يريدون تعكير صفو الانتصارات التي كانوا يحققونها، سواء من الناحية العسكرية، حيث كانوا ينتصرون على القبائل والمدن التي تعترض حركتهم، أو من الناحية السياسة حيث كانت القبائل والمدن تدخل

تترى في حزب الموحدين، إعمالا لقاعدة" كم حاجة قضيناها بتركها". وهو نوع من التعتيم على الأخبار غير السارة، التي لم يكن الموحدون يريدون لها أن تذاع وتنتشر، عكس الانتصارات.

لكن ما يلفت الانتباه هو أن بعض المصادر المرينية، مثل البيان المغرب، والقرطاس حذت حذو المصادر الموحدية، وسكتت هي الأخرى عن هذا الامتناع. فابن عذراي المراكشي (كان حيا 712هـ) يروي عن ابن حمادة أنه في سنة 536هـ" وصل الموحدون إلى ريف سبتة، ثم إلى تيطاون، ثم رجعوا إلى غمارة"، ولم يذكر أسباب هذا الرجوع، كما أنه لم يذكر شيئا عن هذا الامتناع ضمن أحداث سنة 537هـ[10]. أما ابن أبي زرع (ت 741هـ) فقد أورد بعض أحداث سنة 537هـ، دون أن يكون من بينها امتناع أهل سبتة عن بيعة الموحدين[11]. فماهي دواعي هذا الإهمال والإغفال من مؤرخين لم يعيشوا تحت سلطة ولا إكراه الدولة الموحدية؟

ويرجع الفضل في إيراد هذه النازلة إلى ابن خلدون الذي ذكر أن عبد المومن: "نازل سبتة وامتنعت عليه، وتولى كبر **دفاعه** عنها القاضي عياض، الشهير الذكر، وكان رئيسها يومئذ بدينه وأبوته ومنصبه"[12]. وعنه وبلفظه نقل الناصري في الاستقصا"[13].

غير أن أبا عبد الله محمد بن عياض في ترجمته لوالده يذكر أن أباه "بادر بالمسابقة إلى الدخول في نظام الموحدين، والاعتصام بحبلهم المتين، فأقره أمير المؤمنين، أدام الله نصره على ما كان عليه أمر بلده إليه، وخاطبه بالتنويه، وحظي عنده وشكر بداره وسبقه، ثم رحل إليه فاجتمع به بمدينة سلا عند توجهه، ودام تأييده إلى محاصرة مراكش، فأوسع نزله وأجزل صلته ولقي منه برا تاما، وإكراما عاما وانصرف على أحسن حال"[14]. لكن نص ابن عياض، كما وصلنا، لم يذكر هل هذه المبادرة والإسراع كانا بعد المدافعة، أم من غير مدافعة أصلا؟

يبدو أن غموض نص ابن عياض وسكوته عن امتناع سبتة ومدافعة القاضي عياض للموحدين مقصود، لأن ابن عياض ذكر قبل النص السالف أن أباه"ولى قضاء سبتة في آخر عام 539هـ، قدمه إبراهيم بن تاشفين بن علي بن يوسف، وابتهج أهل بلده، وسار فيهم السيرة التي عهدوا منه"[15]، ومعناه أنه تولى قضاء سبتة باسم المرابطين بعد عامين من تمنعها على الموحدين، وبعد وفاة تاشفين بن علي، أي أن القاضي ظل مواليا للمرابطين إلى تاريخ بيعته عبد المومن540هـ. وقصد ابن عياض من هذا السكوت هو تبرئة أبيه مما نسب إليه. وكيف لا يفعل وهو يعيش ويقضي بين الناس في ظل الدولة التي اتهم أبوه بامتناعه عن بيعتها، ثم الخروج عليها بعد ذلك.

قد تكون مدافعة السبتيين للموحدين قريبة المنال في التفسير إذا فصلت عن ثورة 542هـ/1147م. ذلك أنه قد كانت في عنق أهل سبتة، كما باقي مناطق المغرب، بيعة للمرابطين، ودولتهم مازلت قائمة، وتحتفظ بكل عناصر المشروعية، اللهم ما كان من ثورة عارمة قادها الموحدون ضدهم. ولما كان الموحدون إلى ذلك العهد ليسوا في عرف المرابطين وفقهائهم سوى ثوار خارجين عن الدولة[16]، فإن القاضي عياض لم ير موجبا للخروج على المرابطين. وبذلك يكون موقف أهل سبتة صادرا عن رأي فقهي، يحترم قواعد البيعة وشروطها. وإلى ذلك ذهب الناصري حيث يرى أن الامتناع يرجع إلى كون الموحدين متغلبين "لا حق لهم في الأمر والإمامة، ولما كانت شوكة عبد المومن مازالت ضعيفة، وتاشفين بن علي، أمير الوقت، لازال قائم العين، امتنع القاضي عياض رحمه الله من مبايعة عبد المومن، ودافعه عن سبتة، إذ لا موجب لذلك، لأن بيعة تاشفين في أعناقهم، وهو لازال حيا، فلا يعدل عن بيعته إلى غيره بلا موجب"[17].

ويرى أحد الباحثين أن القاضي عياض دافع الموحدين من منطلق قتال أهل البغي، باعتبارهم خارجين عن الحكم الشرعي المرابطي، والقاضي عياض قاوم البغاة وحاربهم[18].وبالرغم من أن هناك فرقا بين الحكم على الموحدين بالبغي من منظور فقهي، وبين تطبيق مقتضيات الحكم، الذي هو القتال. إذ قتال البغاة من صلاحيات الإمام أو مفوضيه[19]، فإن القاضي عياض لما كان مقتنعا بشرعية الحكم المرابطي، ورأى الأمير تاشفين يقاتل الموحدين، بادر إلى قتالهم، وإن لم يفوض لذلك، كما أنه لم يصرح بأن قتاله الموحدين اتخذ صبغة قتال أهل البغي.

ومما ينبغي الإلماح إليه أنه ليست سبتة وحدها دافعت الموحدين، فقد امتنعت قبائل ومدن أخرى غير أن بعضها خضع بالسيف، والبعض الأخر، ومنه سبتة، لم يستطيعوا إخضاعه فانصرفوا عنه مؤجلين غزوه. ولم يقف المؤرخون عند هذه المدافعة مثلما فعلوا مع خروج سبتة على الموحدين ونقض بيعتهم عام542هـ/1147م، لأن الأمر ربما كان واضحا لديهم. ويظهر ذلك من العبارة التي استعملها ابن خلدون وتبعه الناصري "**المدافعة**"، بما تحمل من دلالة على مشروعية الدفاع، ولم يستعملوا عبارة **الامتناع عن البيعة**، لأنهم كانوا يعتقدون أن البيعة لم تجب للموحدين. وإن كان يظهر من نص ابن خلدون نوعا من الاتهام بقوله" وتولى كبر دفاعه عنها القاضي عياض".

ويمكن استجلاء الأمر في سياق آخر، ذلك أن كثيرا من القبائل، ومنها قبائل مصمودية، تنتمي إلى عصبية الموحدين، مثل هزرجة وهيلانة، كانت قد خضعت للموحدين

في بداية أمرهم، ووحدت على حد تعبيرهم، لكن سرعان ما خرجت عنهم بعد فشل الموحدين في دخول مراكش، وموت المهدي في 524هـ/1130م[20]، ومعه بعض الأماني التي مناهم بها، من كونه "الإمام المعصوم والمهدي المعلوم"، الذي سوف يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا، وأنه سوف" يفتح الدنيا شرقها وغربها"، وأنه مهدي آخر الزمان الذي يقاتل الدجال[21]. وداخل الشك في أمر المهدي وصحة دعوته أقرب المقربين إليه وأحد العشرة، الذي لازم المهدي أزيد من عشر سنوات، وهو عبد الله بن ملوية الذي قتله الموحدون وصلبوه بتينمل بعد اتهامه بالردة[22]. وحاول بعض أشياخ هرغة - قبيلة المهدي- اغتيال عبد المومن رفضا لبيعته[23].

وإذا كان الشك قد داخل المقربين من المهدي فكيف لا يكون الأمر كذلك لفقيه عاش في كنف دولة المرابطين، وكان من أهل الحظوة، حيث راسل بشأنه علي بن يوسف قاضي الجماعة بقرطبة ابن حمدين يوصيه به خيرا، لما قصده للأخذ عنه. قال في حقه الأمير:"وله عندنا مكانة حفية تقتضي مخاطبتك بخبره، وتقرب أمله، وتصل أسباب العون له إن شاء الله"[24]، وتولى القضاء باسمها في كبريات حواضر الأندلس والمغرب[25].

وإذا كان لفقهاء المرابطين نظر في دعوة المهدي بسبب بعض المبادئ التي دعا إليها، فإن القاضي لم يشذ عنهم، وإن لم يكن الأمر واضحا لديه كما هو بالنسبة لمالك بن وهيب بمراكش، وابن حمدين بقرطبة[26]. فقد كانت معارضة القاضي عياض للموحدين معارضة علمية، حيث ألف كتاب" الشفا بتعريف حقوق المصطفى" بمرجعية سنية سلفية[27]، وضمنه التعريف بقدر المصطفى، وما يجب له من توقير وإكرام، والذي اعتبره البعض ردا على ادعاء ابن تومرت المهدية والعصمة، وتطاوله على المقام النبوي[28]. قال الناصري:"هذا مع ما كان ينقل عن المهدي من أنه غلبت عليه نزعة خارجية، وأنه يقول بعصمة الإمام، وذلك بدعة كما لا يخفى، فتكون إمامته وإمامة أتباعه مقدوحا فيها من هذه الحيثية"[29].كما أن بعض الدارسين اعتبروا معارضته دفاعا عن المذهب المالكي الذي نسبت إلى الموحدين محاربته، ومحاولة القضاء عليه[30]، ومعارضة لعبد المومن الذي اتخذ لنفسه ألقابا مثل "أمير المؤمنين" و"الخليفة"و" القائم بأمر الله" منذ توليه قيادة الحركة الموحدية عام 527هـ، وكتبها على عملته، فكان تسوره على هذه الألقاب سببا في نكير العلماء عليه، وعلى رأسهم القاضي عياض وأبو بكر بن العربي المعافري[31].

غير أن ما يشوش قليلا على موقف أهل سبتة من الموحدين، إذا لم يتم تأويله، هو مبادرتهم إلى بيعة الموحدين طوعا (540هـ/1145م)، وكان الذي حمل بيعتهم قاضيهم عياض. إذ لما "عظم أمر عبد المومن بايعه أهل سبتة، وبادر القاضي عياض للقائه، وهو بسلا ذاهبا إلى

مراكش ليفتحها، فولى على سبتة يوسف بن مخلوف التنمليلي، وساكن الموحدون أهل سبتة في ديارهم واطمأنوا إليها"[32]. وكان ذلك بعدما أخضع الموحدون تلمسان، وفاس وسلا، ولم يكونوا بعد قد دخلوا مراكش، وقضوا على دولة المرابطين. فكيف يمكن تفسير ذلك؟

حاول الفقيه المؤرخ الناصري أن يجد تكييفا فقهيا لبيعة أهل سبتة، حيث يرى أنه:"لما قتل تاشفين، وقويت شوكة عبد المومن، بايعه القاضي عياض حينئذ، وقبل صلته، لأن من قويت شوكته وجبت طاعته"[33]. ولم ينتظر أهل سبتة حتى ينتهي أمر المرابطين كليا، ويطلب الموحدون البيعة بالطوع أو بالإكراه. ربما لأن دولة المرابطين بلغت طور الهرم، وخشوا أن تتأخر سبتة عن البيعة، فيكون هذا التأخر سببا في انتقام الموحدين من أهلها، خاصة وأنهم عرفوا بالانتقام ممن خالفهم ونبذ أمرهم، حرقا وإغراقا، وإسرافا في سفك الدماء، كما فعلوا في وهران وتاكرارت تلمسان وفاس، قبل غزو مراكش، ومكناسة بعد فتحها[34].

وقريبا من هذا نحا بعضهم حين رأى أن سبتة اضطرت إلى أن تقدم الطاعة للموحدين وهي تعلم أنهم سيحدثون فجوة في العقيدة، وسيقضون على فقهاء المالكية، وفي طليعتهم القاضي عياض، ذلك أنهم يمثلون خطرا عليها. واعتبر ذلك من قبيل الضرر العام الذي ستتحمله الأمة وليست سبتة وحدها[35]. أما بعضهم فقد حاول تفسير بيعة القاضي عياض الموحدين بنقمته على المرابطين وتذمره "مما انزلقوا إليه من ابتعاد عن السنة، ومن إغراق في البدع"[36]. غير أن اتهام المرابطين بالابتعاد عن السنة والابتداع هي دعاية موحدية بالدرجة الأولى، روج لها ابن تومرت، وسارت على نهجه الاستوغرافيا الموحدية لتبرير قيام دولة الموحدين[37].

ثورة سبتة (542هـ/1147م) دواعيها ودور القاضي عياض فيها:

لم يستقر الموحدون بمراكش أكثر من شهرين عام 541هـ/1146م حتى ثار عليهم من رباط ماسة محمد بن هود الماسي الملقب بالهادي، وقد ادعى الهداية مثل ابن تومرت. واستطاع أن يستقطب لدعوته قبائل ومدن كثيرة، مثل سجلماسة ودرعة ودكالة وركراكة، وتامسنا وهوارة وحاحة وهزميرة وهسكورة...، وكادت دعوته تشمل المغرب كله، وهزم الموحدين لما قاموا لإخماد ثورته. ولم يتم القضاء عليه إلا بعد تجهيز جيش عظيم بقيادة أبي حفص عمر الهنتاتي[38].

وفي هذه الظروف انتفض أهل طنجة وأهل أليرية، "وفي أثناء هذه الفتن قام من أهل سبتة قوم على من بالقصبة حتى غلبوهم، وأوقدوا النار على من بالبرج الذي تحصنوا فيه حتى قتلوهم وصلبوهم، وجاوز البحر عياض القاضي إلى يحيى بن علي بن غانية(الذي كان

معتصما بقرطبة متمسكا بدعوة المرابطين) وهو بالخضراء، وطلب منه واليا، فأرسل معه يحيى بن أبي بكر الصحراوي (حفيد يوسف بن تاشفين، ووالي المرابطين على فاس قبل سقوطها في يد الموحدين)، وأجازه البحر إلى سبتة، فاستولى عليها، وخلعوا طاعة عبد المومن. وقام أهل سبتة على الموحدين فيها وقتلوا الحافظ بها (الوالي) يوسف بن مخلوف (التنمللي)، وكان قد غزا مع القاضي عياض الروم في البحر"[39].

وفي هذه الظروف جددت برغواطة ثورتها، وانضموا إلى الصحراوي والي سبتة وبايعوه، وقاتلوا عبد المومن وهزموه، ثم كانت الكرة عليهم فهزمهم، واستأصل شأفتهم، فأطاعوه وتبرأوا من يحيي الصحراوي وبقية المرابطين. إلا أن الصحراوي تشفع إلى عبد المومن بأشياخ القبائل وطلب منه الأمان وبايعه عام 542هـ/1147م. ولما رأى أهل سبتة ذلك كله، أسقط في أيديهم وندموا على صنيعهم. وجاء أشياخ سبتة وطلبتها ببيعتهم إلى عبد المومن عام 543هـ/1148م، فعفا عنهم وعن القاضي عياض، وولاه القضاء بتادلا. وأمر عبد المومن بهدم سور سبتة كما فاس وسلا[40].

ورغم معرفة السياق العام لخروج أهل سبتة على الموحدين فإن ذلك لا يلغي جدوى السؤال عن دوافع نقض البيعة، خاصة وأن الأمر يخص قاض وفقيه يرى مثل كثير من فقهاء السنة أن الإمام "لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يخلع، ولا يجوز الخروج عليه بذلك. بل يجب وعظه وتخويفه للأحاديث الواردة في ذلك"[41].

وتجدر الإشارة إلى أن القاضي عياض لم يفصح عن دوافعه، كما أن المصادر التي ترجمت له لم تحتفظ بتفاصيل عن دوره وخلفياته في انتفاضة سبتة. أما المصادر الموحدية فقد ذكرت أخبار القاضي عياض بنوع من الحذر والاحتياط والتخوف، وربما بكثير من التلبيس والتعتيم[42].

ويمكن تصنيف المصادر التي تناولت هذه الثورة إلى ثلاثة نماذج:

- نموذج يقدم وجهة نظر موحدية ممثلة في كتاب "أخبار المهدي" للبيدق.
- نموذج يقدم وجهة نظر أهل سبته، ويمثله كتاب"التعريف بالقاضي عياض" لابنه محمد.
- نموذج ثالث تمثله المصادر المرينية[43].

أما رواية البيدق فلا تجلي الغموض الذي يكتنف أسباب ودواعي هذه الثورة. وأما محمد بن عياض فقد اجتهد في دفع تهمة الثورة عن أبيه، كما دفع عنه الامتناع عن البيعة، للأسباب

نفسها، حيث كان يسعى إلى تبرئة أبيه مما نسب إليه، وتبرئة الموحدين من إذايته[44]. قال:"إلى أن ثارت **الفتنة** وقام البلد، والله يعلم أن ذلك كان من غير رضى منه، كراهة في **الفتنة** الدنيوية والأخروية، وبقي يدبر أمره، ويسوس أهله، دون تعاط إلى الإمرة في قول أو فعل، إلى أن دخل الصحراوي البلد، وهو حينئذ بخارج الجزيرة الخضراء، زائرا **ومدافعا** ليحيى بن غانية. ثم انصرف وأقام على تولي الأحكامبين الناس، وهو مع ذلك يسمع حديث رسول الله، ويدرس الفقه.واشتد الحصار بالبلد. فسعى في استعطاف الموحدين- أدام الله نصرهم- وتلطف في استلطافهم، والاعتذار عن الكائنة إلى أن عفوا عما كان، وأخذوا بالصفح والغفران، فملكوا البلد"[45]. فسمى الثورة التي نسبت لأبيه **فتنة**، وسمى خروج أبيه إلى الأندلس لملاقاة ابن غانية، حيث طلب منه تعيين والي مرابطي على سبتة **مدافعة** لابن غانية. لكن ما معنى من غير رضى منه؟ هل معناه أن القاضي قام على الموحدين مكرها تحت تأثير عامة سبتة؟ أم أنه لا علم له بالثورة؟ ولماذا يدافع ابن غانية؟ ولماذا يذكر ابن عياض أن أباه نهض إلى مراكش "في يوم 25 جمادى الآخرة عام 543هـ صحبة الشيخ أبي يحيى بن الجبر، وتحت بره إلى أن وصل ظاهر مكناسة، وبه الشيخ أبو حفص عمر الهنتاتي، فلقي منه من البر ما استغربه كل من شاهده، واستبعده كل من سمعه. وأصحبه كتبا إلى الحضرة، فوصلها والحال متغيرة عليه، فأقام بها تحت رقبة، إلى أن اجتمع بسيدنا أمير المؤمنين...، وكان منه - رحمة الله عليه- من الكلام المنظوم والمنثور ما ستعطفه به حتى رق له، وعفا عنه على أبر وجه وأجمله، وأمره بلزم مجلسه"[46]. فما الذي اضطر القاضي عياض إلى فعل هذا كله إذا لم تكن له صلة بالثورة وأهلها؟ وما الذي حمل عبد المومن على تغريب القاضي وأمره بسكنى مراكش تحت رقابة الموحدين لو لم يكونوا قد اتهموه بالخروج عليهم؟

كل هذه الأسئلة فرضها غموض نص محمد بن عياض، ودفاعه المستميت عن أبيه، مخالفا الروايات التاريخية التي تثبت ضلوع أبيه في الثورة.

إن ابن عذاري، وهو مؤرخ مشهود له بالنزاهة، ذكر أنه قبل ثورة سبتة كان القائد الموحدي ابن الجبر الصنهاجي قد قتل قاضي طنجة، لأسباب ظلت غير معروفة، وشاع أنذاك أن والي سبتة عازم على قتل قاضيها عياض، فقام أهل سبتة على الموحدين وقتلوا واليهم[47].

فهل الأمر يتعلق فقط بإفشال خطة اغتيال كان الموحدون ينوون تنفيذه، في حق القاضي؟ وهل كانت الثورة وقتل والي الموحدين كافيان لثنيهم عن عزمهم؟ أم أنهما سوف يؤججان غضبهم، ويعجلان بتنفيذ عزمهم؟ أم هي ردة فعل غير محسوبة العواقب؟

أما الناصري فقد حاول مرة أخرى أن يجد تكييفا فقهيا لهذا الخروج، فهو يرى أن السبب راجع إلى ضعف دولة الموحدين، بسبب كثرة الثوار عليها بعد ثورة الماسي، وخروج معظم قبائل المغرب عن طاعتهم حتى لم يبق تحت حكمهم غير مراكش وفاس. إذ ذاك "رجع القاضي بأهل سبتة عن البيعة إلى طاعة المرابطين الذين لهم الحق في الإمامة بطريق **الأصالة**، ولم يأخذ بدعوة الماسي لأنه ثائر أيضا"[48]. فالناصري يذهب إلى أن بيعة أهل سبتة كانت **بيعة اضطرار، لا بيعة اختيار**، وأما البيعة بالأصالة فهي للمرابطين. وحيث إن شوكة الموحدين ضعفت فقد وجب خلعهم، ومبايعة المرابطين، لأن "من قويت شوكته وجبت طاعته"؟ وأما قتل وحرق أنصار الموحدين بسبتة، فيعتقد الناصري أنه من باب تسرع العامة ومجاوزتهم الحدود أيام الفتن[49].

وبالرغم من أن الناصري مجرد ناقل في هذه المسألة، وهو يشير إلى مصادره، فإن قيمة نصوصه تكمن في التفسير والتأويل الفقهي لخلفيات خروج القاضي عياض على الموحدبن. وربما وافقت تأويلات الناصري ترجيحات القاضي الفقهية، الذي كان في سلوكه السياسي يستند إلى الدين، وكان منزعه في الدين منزعا فقهيا عمليا[50]. وإن بدا الناصري مسلما للقاضي في سلوكه السياسي مبررا له، يظهر ذلك من قوله:" والحاصل أن ما فعله القاضي عياض أولا وثانيا وثالثا كله صواب موافق للحكم الشرعي، فهكذا ينبغي أن تفهم أحوال أئمة الدين وأعلام المسلمين رضي الله عنهم ونفعنا بعلومهم"[51].مع العلم أن المجتمع كله، حكاما ومحكومين، وعلماء وعامة، كان يتحرى الإلتزام بالأحكام الشرعية، ويجعل من الدين مرجعه الأعلى، ويتنافس حول من يكون الأكثر امتثالا لتعاليمه، والصراع الموحدي المرابطي يندرج في هذا السياق.

ولبعض المحدثين تفسير مخالف للمسألة، فقد حاول بعضهم ربط تردد أهل سبتة بين البيعة والخروج بطموحات أبي الفضل السياسية. فالأمر في نظر بعضهم لم يكن" يتعلق فقط بمناصرة مذهب ومعاداة آخر، ولكنه يتعلق أيضا بطموح القاضي إلى أخذ نصيبه من الحكم..وعدم تردده في تحقيق ذلك". كما يرى أن" تردده في مواقفه لم يكن ناشئا عن امتعاض من دعاوي المهدي ابن تومرت فيما يتعلق بالعصمة". واتهمه بالتعاون مع جهات بعيدة عن بلاده لتحقيق مطامحه، في إشارة إلى رحلته إلى ابن غانية. واعتبر هذا من مظاهر انخداع القاضي" أمام عفريت السياسة الذي لا يحسب للمواقف حسابا، ولا يتوفر في تقدير الأمور على مقاييس" لأن تقديرات القاضي هي" تقديرات الفقهاء وليست تقديرات رجال السياسة"[52]. هذا مع أن ابنه يؤكد أن أثناء ثورة سبتة "بقي يدبر أمره ويسوس أهله، دون تعاط إلى الإمرة

في قول أو فعل"[53]. ويرى بعضهم أن القاضي ناوأ "الموحدين انزلاقا مع الأطماع السياسية التي قد يحققها له القضاء عليهم، ما دامت غايته هي الإبقاء على ما كان يعتقده ومعه أهله ومواطنوه أنه الحق والدين".وكان دافعه إلى ذلك الحرص على ما تتمتع به سبتة من مركز مرموق، والحفاظ على مكانته كمرشح دائم لتحمل المسؤولية ولو أدبيا عن مصير المدينة[54].

لا غرو أن للباحث الحق في مخالفة السابقين، وفي طرح الأسئلة، بل بالأسئلة يتقدم البحث التاريخي، غير أن السؤال العلمي المؤسس هو الذي يفرضه سياق النصوص. وبعض الباحثين لم تقنعهم تأويلات الناصري ومن حذا حذوه، فعمدوا إلى تأويلاتهم الخاصة، غير أنها تأويلات تثير بدورها تساؤلات يفرضها السياق التاريخي. فإذا كانت ثورة سبتة مرتبطة بطموح القاضي عياض السياسي، فلماذا لم يدعو عياض إلى نفسه، وظل يبحث عمن له صلة بالمرابطين؟ ولماذا لم يتحالف مع ابن هود الماسي الذي كاد يقضي على دولة الموحدين من أجل تحقيق طموحه؟ وإذا كانت الثورة مرتبطة فقط بالقاضي عياض، فلماذا تجددت ثورات سبتة على الموحدين بعد موته؟

لقد ثار أهل سبتة على الموحدين مرات بعد موت القاضي عياض، ومن هذه الثورات:

- **ثورة أبي العباس اليانشي:** التي اندلعت بعد وفاة الخليفة إدريس المأمون، واضطراب أمر الدولة، وتدهور أوضاع سبتة. حيث دخلت في طاعة ابن هود الخارج على الموحدين بالأندلس، ثم نبذت أمره بعد ذلك[55]، وولى أهلها عليهم أبا العباس أحمد اليانشي عام 630هـ/1232م، الذي خلع طاعة الموحدين ونصب نفسه ملكا، واستمر حكمه مدة ست سنوات على 636هـ/1238م[56]. والراجح أن نخبة سبتة وأعيانها لم يكونوا مجمعين على اليانشي، لذلك خلعوه وسلموه للموحدين مخافة انتقامهم منهم. فكان أن انتقم الموحدون من اليانشي وأسرته[57]، ثم عادت المدينة من جديد إلى حكم الموحدين على عهد عبد الواحد الرشيد.

- **ثورة ابن خلاص البلنسي:** لقد عين الرشيد الموحدي أبا علي الحسين بن خلاص البلنسي واليا على سبتة عام 636هـ/1238م بعد استردادها من اليانشي[58]. وظل ابن خلاص وفيا للموحدين حتى موت الرشيد سنة 640هـ/1242م، وبعدها بسنة (641هـ) خلع طاعة الموحدين وانفصل عنهم، وأخذ بيعة أهل سبتة وطنجة، وبايع أبا زكرياء الحفصي حاكم إفريقية، المنفصل بدوره عن الموحدين[59].وظل تابعا له إلى وفاته سنة 646هـ/1248م، وحينئذ عين أبو زكرياء ابن عمه ابن الشهيد الهنتاتي واليا على سبتة، لكنه لم يستطع التحكم في الأمور خاصة بعد وفاة أبي زكرياء

647هـ/1249م، فثار أهل سبتة عليه وبايعوا أبا القاسم العزفي أحد أعيان وعلماء مدينتهم[60]. وبذلك عادت المدينة إلى طاعة الموحدين في ظل العزفيين.

إن ثورات سبتة على الموحدين بعد القاضي عياض تدفع إلى القول بنسبية ارتباط ثورة سبة بالقاضي عياض وطموحه السياسي، وتؤكد أن الثورة ارتبطت بالمجتمع السبتي أكثر من ارتباطها بقادتها. فقد كانت سبتة تبحث عن الاستقرار، وكان أهلها يحتمون بأعيان المدينة وعلمائها في مراحل التحول الصعبة. وذلك لملئ الفراغ في السلطة الذي أحدثه اضطراب أمر الموحدين[61].

ولا يستبعد أن يكون لموقف السبتيين من الموحدين علاقة بالعامل الاقتصادي، ذلك أن اقتصاد المدينة يعتمد على البحر وعلى التجارة، والخارجية منها خاصة. ولما كانت علاقة الموحدين مع أغلب الدول المعاصرة لهم يشوبها التوتر، فإن ذلك انعكس على التجارة الخارجية التي عرفت تراجعا، وبالتالي تضرر اقتصاد سبتة[62].

الخاتمة:

لقد استطاع الموحدون السيطرة على مجال الغرب الإسلامي بشكل لم يتح لدولة قبلهم ولا بعدهم، بيد أن تجدد الثورات عليهم كلما سنحت الفرصة، وأحس السكان بضعف السلطة المركزية يؤكد أن هذه السيطرة كانت سياسية وعسكرية، وليست روحية أو معنوية[63]. وتجلى ذلك في كثرة الثورات عليهم في البوادي والمدن، وفي المغرب والأندلس.

وشكلت سبتة استثناء دون باقي مدن الغرب الإسلامي بثوراتها المتكررة على الموحدين، وذلك بسبب موقعها الذي جعلها شديدة التأثر بما يقع في الأندلس، إضافة إلى سيطرة النخب الأندلسية التي كانت تقيم بها[64]. غير أن ثورة القاضي عياض حظيت باهتمام كبير، نظرا لمكانة القاضي وللموقف المتردد بين البيعة والخروج الذي عبر عنه أهل سبتة.

إن تردد أهل سبتة بين بيعة الموحدين والخروج عليهم تظهر نسبية الفعل السياسي، والاختلاف بين الأحكام الفقهية والأحكام السياسية، حيث تقوم هذه الأخيرة على اعتبارات المصلحة العامة في إطار المقاصد الإسلامية الكلية، ودون معارضة نصوص الشرع، كما أنها تعتمد على آليات الشورى لا على آليات الإجماع الفقهي[65]. وتختلف التقديرات السياسية بحسب المستوى الفكري والتجربة السياسية للزعماء، ومستوى تعبئة وجاهزية الثوار والأتباع، وبحسب قدرة الخصم على رد الفعل. وثورة سبتة على الموحدين زمن القاضي عياض هي من السلوكات السياسية التي خضعت لتقديرات المصلحة، وكانت تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المدينة، والظروف السياسية وموازين القوى، وإمكانية النجاح أو الفشل.

لقد كانت لثورة السبتيين على الموحدين انعكاسات وخيمة على المدينة وقاضيها عياض. فبخصوص القاضي، فقد سخطته الدولة آخر الأيام، فامتحن وفتن، وولي القضاء بتادلا، وأحس بالغربة، فكتب في شوقه إلى موطنه وبلده سبتة شعرا ونثرا. ومات بمراكش، قيل دخلها مريضا مرض موته، وقيل مات في الطريق[66].و ذكر ابنه أنه" خرج إلى غزوة دكالة مع عبد المومن فمرض بعد مسير مرحلة، فأذن له في الرجوع، فرجع إلى الحضرة، فأقام بها مريضا نحوا من ثمانية أيام، ثم ما ت- عفا الله عنه- "[67]. والخلاصة أنه مات"مغربا عن أوطانه، محمولا عليه من سلطانه، ونقل ابن فرحون أنه مات مخنوقا، لذلك ظل الناس يرددون" سم ابن العربي وخنق اليحصبي"[68]، لأن الأول كان وراء تأخر بيعة أهل اشبيلية، والثاني كان زعيم ثورة سبتة. أما المدينة سبتة فقد كانت سياسة الموحدين شديدة الحذر منها، ويظهر ذلك من خلال هدم سورها بعد بيعة أهلها كرد فعل على تمنعها ومدافعتها، وكذلك فعل الموحدون بفاس وسلا[69].غير أن هدم السور لم يمنع أهل سبتة من معاودة الخروج على الموحدين والبحث عن بديل يوالونه غيرهم.

الهوامش:

(1) العروي عبد الله، مفهوم التاريخ، الألفاظ والمذاهب، المفاهيم والأصول، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط4، 2005، ج2، ص295- 296.

(2) واهمي خديجة، محاولة وضع نموذج ديداكتيكي في التاريخ، الدار البيضاء، دار القرويين، ط1، 2002، ص 43.

(3) أنظر وصفها عند ابن الخطيب لسان الدين، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي بالمغرب، 1977، ص71- 72. الأنصاري محمد بن القاسم، اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، الدار البيضاء، ط2، 1983، ص27 وما بعدها.

Benramdane Zoulikha ; Ceuta au 13 et 14ém siecles: Essai de la reconstitution de la civilisation ;Thése de doctorat de 3ém sycle ;Université de Provence ; (aix- Marseille) ; Faculté des Lettres et Sciences Humaines ; 1987 ; p 72-75.

(4) البيدق أبو بكر بن علي الصنهاجي، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، الرباط، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور دار المنصور، 1971، ص 82- 89. العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 1994، ج2، ص 168.العمراني محمد، الثورات والتمردات بالمغرب الأقصى والأندلس خلال العصر الموحدي، دار نشر المعرفة، الرباط، 2005. المغراوي محمد، الموحدون وأزمات المجتمع، الرباط، نشر جذور، ط1، 2006، صص 33- 70. الطاهري عبد الحق، بنية الحكم الموحدي ووسائله، دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 2004- 2005، ص264- 265.

(5) ابن تومرت محمد، أعز ما يطلب، تحقيق عمار الطالبي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 255. عزاوي أحمد، رسائل موحدية، منشورات نيت المغرب، الرباط 2006، ج2، ص12.

(6) عنان محمد عبد الله، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، 1964، ج1، ص134. لوتورنو روجي، حركة الموحدين في القرنين12و13، ترجمة أمين الطيبي، ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1982، ص 61.

(7) ابن القطان المراكشي حسن بن علي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمد علي مكي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990، ص251. مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ط1، 1979، ص130. ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، بيروت، دار الغرب الإسلامي- البيضاء، دار الثقافة، ط1، 1985، ص16.

(8) مجهول، الحلل الموشية، ص130.

(9) ابن خلدون عبد الرحمن، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1992، ج6، ص 271. الناصري أحمد بن خالد، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق أحمد الناصري، أشرف على النشر محمد حجي وإبراهيم بوطالب وأحمد توفيق أحمد، منشورات وزارة الثقافة والاتصال 2001 ج3، ص45.

(10) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج4، مراجعة د إحسان عباس، دار الثقافة، 1980، ص187- 188.

(11) ابن أبي زرع الفاسي علي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، ص187- 188.

(12) ابن خلدون، العبر، ج6، ص 271.

(13) الناصري، الاستقصا، ج3، ص45.

(14) محمد بن عياض أبو عبد الله، التعريف بالقاضي عياض، تحقيق محمد بنشريفة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط2، 1982، ص11- 12.

(15) نفسه، ص11.

(16) ابن تومرت، أعز ما يطلب، ص 261. البيدق، أخبار المهدي، ص38.

(17) الناصري، الاستقصا، ج3، 60.

(18) عزيوي أحمد، الاجتهاد في تحقيق المناط عند علماء الغرب الإسلامي، نوازل السياسة الشرعية نموذجا، رسالة دكتوراه في الدراسات الإسلامية، كلية الآداب القنيطرة، 2006- 2007، ص251- 254.

(19) أنظر أحكام قتال أهل البغي عند: الماوردي أبو الحسن علي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق سمير مصطفى رباب، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2000 ص73- 77.

(20) ابن القطان، نظم الجمان، ص 163 و226.

(21) أعز مايطلب، ص254. وابن القطان، نظم الجمان، ص89.

(22) البيدق، أخبار المهدي، ص46.

(23) المراكشي عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ، الدار البيضاء، دار الكتاب، ط7، 1987، ص340. نظم الجمان، ص240.

(24) الفتح ابن خاقان أبو النصر(ت 529هـ)، قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، تحقيق الدكتور حسين يوسف خريوش، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1989، ج، ص. كنون عبد الله، النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الثقافة، ط2، ص88.

(25) المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار عياض، القاهرة 1983، لجنة التأليف والترجمة، ج3، ص10- 12. النباهي أبو الحسن، تاريخ قضاة الأندلس(المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا،بيروت، دار الأفاق الجديدة،ط5، 1983، ص 101.

(26) البيدق، أخبار المهدي، ص30. المراكشي، المعجب، ص 185. ابن خلدون، العبر،ج6، 268.

(27) بغداد أحمد، عياض من خلال حياته الطلابية ومحنته السياسية، ضمن ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة، دورة القاضي عياض، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1981، ج3، ص 171.

(28) انظر سبب تأليف كتاب الشفا عند: القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، د ت، ج1، ص4. والكتاني محمد، مقدمة معاصرة لكتاب الشفا للقاضي عياض، مجلة المناهل، ع19 خاص بالقاضي عياض، دجنبر1980، ص377 وما بعدها. كنون عبد الله، النبوغ المغربي، ص88.

(29) الناصري، الاستقصا، ج3، ص60.

(30) زنيبر محمد، اتجاه عياض الفكري بين واقع ومذهب، مجلة المناهل، ع19، دجنبر1980، ص 404.

(31) الناصري، الاستقصا، ج3، ص53، في هامش للمحقق.

(32) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص191. ابن خلدون، العبر،ج6، ص274.

(33) الناصري، الاستقصا، ج3، ص 60.

(34) ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص 68. ابن خلدون، العبر، ج6، ص273. وابن غازي أبو عبد الله محمد، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، الرباط، المطبعة الملكية، 1964، ص15- 23.

(35) الإدغيري عبد السلام، موقف عياض من المرابطين والموحدين، ندوة الإمام مالك، دورة القاضي عياض، ج2، ص212- 213.

(36) التواتي عبد الكريم، صفحات من تاريخ أبي الفضل عياض، ندوة الإمام مالك، دورة القاضي عياض، ج1، ص285.

(37) ابن تومرت، أعز ما يطلب، ص 244- 249.

(38) عزاوي أحمد، رسائل موحدية مجموعة جديدة، منشورات كلية الآداب القنيطرة، ط1، 1995، ج1، رسالة5، ص56- 60.

(39) ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص32.

(40) البيدق، أخبار المهدي، ص67- 68. ابن خلدون، العبر،ج6، ص 274- 275. ابن أبي زرع، القرطاس، ص191. ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص32- 33. الناصري، الاستقصا، ج3، ص59.العمراني محمد، الثورات والتمرداتبالمغرب الأقصى.

(41) قال أهل السنة:" الصبر على طاعة الجائر أولى، والأصول تشهد على أن أعظم المكروهين أولاهما بالترك، قال عياض: وأحاديث مسلم كلها حجة على هذا، كقوله صلى الله عليه وسلم: أطعهم وإن أخذوا مالك وضربوا ظهرك". الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1981، ج5، ص34- 35. النووي، شرح صحيح مسلم، بيروت، دار الكتب العلمية، ج12،ص229.

(42) التازي عبد الهادي، القاضي عياض بين العلم والسياسة، مجلة المناهل، ع19، 1980، ص478. وانظر مثلا البيدق أو ابن القطان أو المراكشي.

(43) العمراني محمد، الثورات والتمردات بالمغرب الأقصى، ص61.

(44) المغراوي محمد، الموحدون وأزمات المجتمع، ص37.

(45) ابن عياض، التعريف بالقاضي عياض، ص 12.

(46) ابن عياض، التعريف، ص12- 13.

(47) ابن عذاري، البيان المغرب، قسم لموحدين، ص26.

(48) الناصري، الاستقصا، ج3، ص 60.

(49) الناصري، الاستقصا، ج3، ص60.

(50) بغداد أحمد، عياض من خلال حياته الطلابية ومحنته السياسية، ندوة الإمام مالك، دورة القاضي عياض، ج3، ص 171.

(51) الناصري، الاستقصا، ج3، ص 60.

(52) التازي عبد الهادي، القاضي عياض بين العلم والسياسة، مجلة المناهل، ع19، 1980، ص479- 481.

(53) ابن عياض، التعريف،ص، ص12.

(54) التواتي عبد الكريم، صفحات من تاريخ أبي الفضل عياض، ندوة الإمام مالك، دورة القاضي عياض،ج1، ص 273 و285.

(55) ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص277- 278. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص275.

(56) ابن عذاري، البيان المغرب قسم الموحدين، ص350. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 276.الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، 1969، ج7، ص390.

(57) ابن عذاري، البيان المغرب، ص345. المغراوي، الموحدون وازمات المجتمع، ص48.

(58) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 276.

(59) ابن ابي زرع الفاسي علي، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، الرباط،تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور، 1972، ص61.

(60) مجهول، الحلل الموشية، ص 168. المغراوي، الموحدون وأزمات المجتمع، ص49.

(61) المغراوي، الموحدون وأزمات المجتمع، ص46.

(62) عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، بيروت، دار الشروق، ط1، 1983، ص270. وتفصيل ذلك بشكل أكبر ص 273- 278.

(63) القبلي محمد، الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط علائق وتفاعلات، البيضاء، دار توبقال، ط1، 1997،ص62. فتحة محمد، النوازل الفقهية والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من ق6 إلى9هـ/12- 15م، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب عين الشق، 1999، ص136.

(64) المغراوي، الموحدون وأزمات المجتمع، ص51.

(65) صافي لؤي، العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية، المعهد العامي للفكر الإسلامي،ط1، 1996، ص163- 169.

(66) ابن خلدون، العبر، ج6، ص 271. ابن أبي زرع، القرطاس، ص191. الناصري، الاستقصا، ج3، ص59- 60.

(67) ابن عياض، التعريف ص13.

(68) ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، طبعة مصر، ص172. النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 95.

(69) ابن أبي زرع، القرطاس، ص 191. الناصري، الاستقصا، ج3، 60.